

ملف المناصرة

حسام بهجت

Hossam Bahgat

خارج الاحتجاز مصر

حسام بهجت صحفي والمدير التنفيذي للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، جعله عمله هدفًا متكررًا للأجهزة الأمنية في مصر. وغرّمته محكمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2021 بسبب تغريدة، ولا يزال قيد التحقيق أمام نيابة أمن الدولة العليا مُخلى سبيله بكفالة منذ يناير/كانون الثاني 2025.

01
القضية في دقيقة

حسام بهجت صحفي والمدير التنفيذي للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، جعله عمله هدفًا متكررًا للأجهزة الأمنية في مصر. وغرّمته محكمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2021 بسبب تغريدة، ولا يزال قيد التحقيق أمام نيابة أمن الدولة العليا مُخلى سبيله بكفالة منذ يناير/كانون الثاني 2025.

الحالة	تاريخ القبض	الدولة
خارج الاحتجاز	**8 نوفمبر/تشرين الثاني 2015**	**مصر**

التهم
إهانة مؤسسة عامة
نشر أخبار كاذبة بسوء نية
استخدام حساب على وسائل التواصل الاجتماعي لارتكاب جرائم جنائية
نشر أخبار كاذبة تضر بالمصالح الوطنية (2015)
نشر معلومات تكدر السلم العام (2015)
المشاركة في جماعة إرهابية وتمويلها (2025)
نشر أخبار كاذبة (2025)

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الرفع الفوري لحظر السفر المفروض على حسام بهجت وعلى أي من أفراد الأسرة المشمولين بالقرار نفسه.

02 إعادة وثائق السفر وإزالة أي إدراج على قوائم المنافذ مرتبط بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

03 احترام حرية التنقل التي تكفلها المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

04 الرفع الفوري لتجميد الحسابات الشخصية والمؤسسية لحسام بهجت.

05 سحب إجراءات تمويل الإرهاب أو غسل الأموال المستخدمة ذريعةً.

06 إعادة الحق في الوصول إلى الممتلكات والراتب والتراخيص المهنية.

02

الانتهاكات الموثقة

كل انتهاك والمعيار الدولي الذي يخالفه.

الاحتجاز التعسفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9

التجميد التعسفي للأصول إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 13

تجريم التضامن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 21 و22
إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 5

المضايقة القضائية إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12

انتهاك حرية الصحافة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19

المنع التعسفي من السفر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 12

المحاكمة غير العادلة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03

مسار القضية

8 نوفمبر/تشرين الثاني 2015

اعتقال

احتجاز لدى المخابرات الحربية

احتُجز بهجت بعد مثوله أمام المخابرات الحربية بسبب مقاله في «مدى مصر» عن محاكمة عسكرية سرية لضباط في الجيش. وحققت معه النيابة العسكرية في تهمة نشر أخبار كاذبة تضر بالمصلحة الوطنية.

10 نوفمبر/تشرين الثاني 2015

إفراج

الإفراج عنه من احتجاز المخابرات الحربية

أُفرج عن بهجت بعد توقيعه تعهدًا يتعلق بكتاباته عن القوات المسلحة.

23 فبراير/شباط 2016

فرض منع من السفر

فرض منع من السفر

منعت السلطات المصرية بهجت من ركوب طائرة متجهة إلى الأردن لحضور مؤتمر للأمم المتحدة. وأبلغه المسؤولون بأن النائب العام فرض عليه منعًا من السفر في القضية 173 لسنة 2011. وظل المنع ساريًا حتى مارس/آذار 2024.

17 سبتمبر/أيلول 2016

تجميد أصول

تأييد تجميد الأصول

أيّدت محكمة جنايات القاهرة قرارات تجميد أموال بهجت الشخصية وأصول أسرته، في إطار حملة على منظمات حقوق الإنسان المتهمة بتلقي تمويل أجنبي.

ديسمبر/كانون الأول 2020

نشاط المدافع أو المدافعة

نشر تغريدة تنتقد مسؤولًا عن الانتخابات

نشر بهجت تغريدة على حسابه الشخصي في تويتر ينتقد فيها رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات بسبب فساد مزعوم خلال الانتخابات البرلمانية.

16 يونيو/حزيران 2021

جلسة محاكمة

استدعاء للتحقيق

استدعت النيابة العامة في مدينة الرحاب بهجت للتحقيق، وأُبلغ بأنه يواجه ثلاث تهم بسبب تغريدة نشرها في ديسمبر/كانون الأول 2020.

2 نوفمبر/تشرين الثاني 2021

جلسة محاكمة

المثول أمام المحكمة الاقتصادية بالقاهرة

مثل بهجت أمام الدائرة الثالثة جنح بالمحكمة الاقتصادية بالقاهرة في القضية رقم 1592 لسنة 2021. وأجّلت المحكمة الجلسة وحدّدت 29 نوفمبر/تشرين الثاني للنطق بالحكم.

29 نوفمبر/تشرين الثاني 2021

إدانة

إدانته وتغريمه 10,000 جنيه مصري بسبب تغريدة

أدانت الدائرة الثالثة جنح بالمحكمة الاقتصادية بالقاهرة بهجت في القضية رقم 1592 لسنة 2021 بتهمتي إهانة الهيئة الوطنية للانتخابات ونشر أخبار كاذبة، وقضت بتغريمه 10,000 جنيه مصري.

20 مارس/آذار 2024

رفع منع السفر

رفع المنع من السفر بعد إغلاق القضية 173 لسنة 2011

في 20 مارس/آذار 2024 أغلق قاضي التحقيق القضية 173 لسنة 2011، أي قضية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني، لعدم كفاية الأدلة، ورُفع المنع من السفر عن بهجت.

20 مارس/آذار 2024

حفظ القضية

إغلاق القضية 173 لسنة 2011 بعد 13 عامًا

أغلق قاضي التحقيق القضية 173 لسنة 2011 المرفوعة ضد بهجت وشخصيات أخرى من المجتمع المدني لعدم كفاية الأدلة.

13 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

رفع تجميد الأصول

رفع تجميد الأصول بأمر قضائي

رفع أمر قضائي مؤرخ في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2024 التجميد عن أموال بهجت. وكانت محكمة قد رفضت في سبتمبر/أيلول 2024 رفع التجميد رغم إغلاق القضية 173.

15 يناير/كانون الثاني 2025

استدعاء

استدعاء من نيابة أمن الدولة العليا

استدعت نيابة أمن الدولة العليا بهجت للتحقيق معه بشأن بيان للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية عن ظروف الاحتجاز.

19 يناير/كانون الثاني 2025

إفراج مشروط

الإفراج بكفالة 20,000 جنيه مصري بعد ساعات من الاستجواب

أخلت نيابة أمن الدولة العليا سبيل بهجت بكفالة قدرها 20,000 جنيه مصري على ذمة التحقيق.

19 يناير/كانون الثاني 2025

توجيه اتهام

اتهامه بتمويل الإرهاب

بعد استجوابه أكثر من ثلاث ساعات في القضية رقم 6 لسنة 2025، وجّهت نيابة أمن الدولة العليا إلى بهجت تهم المشاركة في جماعة إرهابية وتمويلها ونشر أخبار كاذبة.

14 فبراير/شباط 2026

مطالبة من جهات أخرى

منظمات حقوقية تستشهد بقضيته في بيان عن استدعاءات نيابة أمن الدولة

أدانت 18 منظمة حقوقية في بيان مشترك التوسع في استدعاء المدافعين عن حقوق الإنسان والشخصيات السياسية للتحقيق أمام نيابة أمن الدولة العليا. واستشهدت بالتحقيق مع بهجت في يناير/كانون الثاني 2025، الذي أُخلي سبيله بعده بكفالة قدرها 20,000 جنيه مصري، مثالًا على نمط التحقيق ثم إخلاء السبيل بكفالة.

04
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: لا يزال حسام بهجت طليقًا ويواصل قيادة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، غير أن التحقيق الذي فتحته نيابة أمن الدولة العليا معه في يناير/كانون الثاني 2025 في القضية رقم 6 لسنة 2025، بتهمتي التورط مع جماعة إرهابية وتمويلها ونشر أخبار كاذبة، لم يُغلق، ولا يزال مُخلى سبيله بكفالة قدرها 20,000 جنيه مصري. ولم يُعلن منذ ذلك الحين عن أي استدعاء جديد أو إحالة إلى المحاكمة أو قيد على سفره.

الخلفية والعمل

أسّس حسام بهجت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية عام 2002، وقادها بصفته مديرًا تنفيذيًا حتى 2013. وتحت إدارته، صارت المبادرة من أكثر مراكز توثيق حقوق الإنسان احترامًا في المنطقة العربية، ونشرت تقارير رصينة عن التعذيب والمحاكمات العسكرية للمدنيين والعنف الطائفي وحرية التعبير. وعاد لاحقًا إلى قيادتها مديرًا تنفيذيًا، إلى جانب عمله في الصحافة الاستقصائية.

وتُنشر تقاريره في «مدى مصر»، وهو منبر إخباري مصري مستقل تعرّض لمحاولات متكررة للرقابة والحجب. ويركّز عمل بهجت الاستقصائي على الانتهاكات داخل المؤسستين العسكرية والأمنية في مصر، وهي موضوعات تنطوي على مخاطر كبيرة. وتعتمد قصصه على توثيق دقيق للمصادر، وقد كشفت أنماطًا من الاحتجاز غير القانوني والإخفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء.

احتجاز 2015 واستجوابه

من 8 إلى 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، احتجز ضباط من المخابرات الحربية بهجت في مقرهم. وأُفرج عنه بعد توقيعه تعهدًا يتعلق بكتاباته عن القوات المسلحة. وجاء الاحتجاز عقب نشر تقاريره عن الجيش المصري. وحققت معه السلطات في تهمتي نشر أخبار كاذبة تضر بالمصالح الوطنية ونشر معلومات تكدر السلم العام. وصُمّمت التهم لمعاقبة الصحافة الاستقصائية التي تدقق في سلوك الجيش.

المنع من السفر وتجميد الأصول

في 23 فبراير/شباط 2016، منعت السلطات المصرية بهجت من الصعود إلى طائرة متجهة من مطار القاهرة الدولي إلى الأردن، حيث كان مقررًا أن يشارك في مؤتمر للأمم المتحدة عن العدالة في العالم العربي. وأبلغه المسؤولون بأن النائب العام فرض عليه منعًا من السفر. وظل المنع ساريًا حتى مارس/آذار 2024.

في 17 سبتمبر/أيلول 2016، أيّدت محكمة جنايات القاهرة قرارات تجميد أموال بهجت الشخصية وأصول أسرته. وفُرض التجميد في إطار حملة أوسع على منظمات حقوق الإنسان المتهمة بتلقي تمويل أجنبي غير مشروع، وهي تهمة تُستخدم بصورة منهجية لخنق المجتمع المدني المستقل. وفي 20 مارس/آذار 2024 أغلق قاضي التحقيق القضية 173 لسنة 2011 ورُفع عنه المنع من السفر. ورفضت محكمة رفع التجميد عن أمواله في سبتمبر/أيلول 2024، ثم رُفع التجميد بأمر قضائي مؤرخ في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.

الملاحقة بسبب تغريدة

في ديسمبر/كانون الأول 2020، نشر بهجت تغريدة على حسابه الشخصي على تويتر انتقد فيها لاشين إبراهيم، رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات آنذاك، بسبب فساد مزعوم خلال الانتخابات البرلمانية في ذلك العام. وتقدّم القائم بأعمال رئيس الهيئة ببلاغ إلى النائب العام.

في 16 يونيو/حزيران 2021، استُدعي بهجت للاستجواب أمام النيابة العامة في مدينة الرحاب. وأُبلغ بأنه يواجه ثلاث تهم: إهانة مؤسسة عامة، ونشر أخبار كاذبة بسوء نية، واستخدام حساب على وسائل التواصل الاجتماعي لارتكاب تلك الجرائم. وتصل العقوبة المجمعة لهذه التهم إلى السجن ثلاث سنوات وغرامة تصل إلى 300,000 جنيه مصري.

في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، مثل بهجت أمام الدائرة الثالثة جنح بالمحكمة الاقتصادية في القاهرة في القضية رقم 1592 لسنة 2021. وأجّلت المحكمة الجلسة إلى 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، وفيه أدانته وقضت بتغريمه 10,000 جنيه مصري.

نمط المضايقة القضائية

تندرج الملاحقة بسبب تغريدة واحدة ضمن حملة متواصلة من المضايقة القضائية. فقد خضع بهجت لاستجواب عسكري وتحقيق جنائي وتجميد للأصول ومنع من السفر، وكلها مرتبطة

بتوثيقه انتهاكات حقوق الإنسان وبعمله الصحفي. والتهم أدوات للسيطرة، صُمّمت لردع العمل الصحفي وإنهاك المدافع عبر إجراءات قانونية متكررة. وفي يناير/كانون الثاني 2025 فتحت نيابة أمن الدولة العليا تحقيقًا جديدًا معه بتهم تتعلق بالإرهاب وأخلت سبيله بكفالة.

آخر مستجدات القضيةامسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:https://humena.org/ar/defenders/hossam-bahgat/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 19-01-2025. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org